وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مـــرباح – ورقـــلة -
كلـــــية الاقتصاد والتـــجارة وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالب: يعقوب مناصري

بعنوان:

دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية - ورقلة -

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/11
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ– قزون محمد العربي..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....**رئيساً**

أ.م– صديقي فؤاد..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... **مقرراً**

أ– بزقراري حياة..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....**مناقشاً**

2014/2013

إهداء

رائع أن تقطف ثمار جهدا دام سنوات.

والأروع أن تهديها لمن ساعدك على بلوغ الهدف

إلى من أوصانا الله بهما و قرن رضاه برضاهما ... والدي العزيزين أطال الله في عمريهما.

إلى إخوتي و أخواتي و عائلاتهم و إلى جميع أقاربي

إلى أساتذتي و مشايخي ومن كان لهم فضل تلقيني العلم النافع

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من جمعني بهم صحبة الدراسة إلى من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل من علمني حرفاً أساتذتي الكرام حفظكم الله و رعاكم.

تشكـــرات

الحمد الله رب العاملين والصلاة والسلام على المبعوث لرحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

عملا بقوله تعالي " لئن شكرتم لأزيدنكم ..." أشكر الله على نعمه و إحسانه و توفيقه و متنانه والحمد لله

الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله الذي أعانني على

إكمال هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى من كان دليلي ومرشدي في إعداد

هذا العمل الأستاذ المشرف صديقي فؤاد الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل ولم يبخل علي بنصائحه.

كما أتقدم بخالص الشكر وأسمى آيات التقدير إلى جميع الأساتذة على توجيهاتهم.

وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

وقبل وبعد فالشكر والحمد لله.

دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإطلاع على واقع البيئة الإقتصادية الجزائرية في ظل تطبيقها نظام محاسبي مالي الذي يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، من إعتماد تطبيق القيمة العادلة كأساس للإعتراف و القياس المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل هذه الظروف، وهذا لمعرفة مدى قدرتها على تبني و تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية و الوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك و من ثم إقتراح الحلول و التوصيات التي قد تسهم في الحد من تلك المعوقات.

كما تناولنا في دراستنا هذه إلى جانب مهم من جوانب الحوار المحاسبي المستمر حول الدور الذي تقوم به المحاسبة في توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، و بإعتبار أن المعلومات المحاسبية تساعد جميع مستخدمين المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الصائبة إذا كانت هذه المعلومات صحيحة و صادقة و من هذا الجانب تناولت دراستنا مدى دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية البيئة الجزائرية.

الكلمات الإفتتاحية:

القيمة العادلة ، بدائل القياس المحاسبي ، القوائم المالية .

La réflexion de l'application de la juste valeur de la qualité des états financiers des institutions économiques de l'Algérie

Résumé:

Cette étude vise à voir la réalité de l'environnement économique de l'Algérie dans le système de comptabilité financière applicable, ce qui est cohérent avec les exigences des normes comptables internationales, l'adoption de l'application de la juste valeur comme base de comptabilisation et d'évaluation de la comptabilité sur la qualité des états financiers à la lumière de ces circonstances, et c'est de connaître l'étendue de leur capacité à adopter et

l'application des normes internationales d'information financière et d'identifier

les obstacles qui l'empêchent puis proposer des solutions et des recommandations qui peuvent contribuer à la réduction de ces obstacles.

Comme nous approchions de notre étude de cet aspect important du dialogue continu comptable sur le rôle joué par la comptabilité dans la production des informations comptables de haute qualité grâce à l'application des normes comptables internationales, et considérant que l'information comptable pour aider tous les utilisateurs de l'information comptable à prendre les bonnes décisions si celles-ci information est vraie et honnête et cet aspect de notre étude porte sur la mesure de la réflexion de l'application de la juste valeur sur la qualité des états financiers des institutions économiques algériennes.

C'est la mesure de la comptabilité à la juste valeur des alternatives où confèrent existence sur laquelle elle est fondée l'information comptable.

C'est la mesure de la comptabilité à la juste valeur des alternatives où confèrent

Mots clé :

juste valeur , informations comptables.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أهداف الدراسة	15
الجدول رقم(2-1)	أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث العينة	15
الجدول رقم (3-1)	أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أدوات الدراسة	16
الجدول رقم (4-1)	أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث الأهداف	18
الجدول رقم (5-1)	أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أهداف الدراسة	20
الجدول رقم (6-2)	جدول يوضح حجم العينة	26
الجدول رقم (7-2)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	26
الجدول رقم (8-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	27
الجدول رقم (9-2)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	27
الجدول رقم (10-2)	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض	28
الجدول رقم (11-2)	يوجد فهم لدى المحاسبين والمراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة	28
الجدول رقم (12-2)	تتوفر البيئة الإقتصادية الجزائرية على المقومات الثقافية التي تسهل إستخدام القيمة العادلة	29
الجدول رقم (13-2)	*تتوفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المستخدمين في البيئة الإقتصادية الجزائرية*	29
الجدول رقم (14-2)	يحتاج المحاسبين والمراجعين الجزائريين إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة	29
الجدول رقم (15-2)	عند توفر المعرفة تكون القوائم المالية مفهومة بشكل أكبر لدى المحاسبين ومستخدمين والمهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية	30
الجدول رقم (16-2)	تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	30
الجدول رقم (17-2)	تتحكم التشريعات الوطنية في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة	30

	العادلة في البيئة الجزائرية	
الجدول رقم (2-18)	تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية للتطوير بما يتماشى مع إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	31
الجدول رقم (2-19)	تتوفر الجزائرية على بيئة مناسبة لتطبيق القيمة العادلة	31
الجدول رقم (2-20)	تعتبر الأسواق في الجزائر أكثر نشاطً	32
الجدول رقم (2-21)	يوجد سوق منافسة تامة في البيئة الجزائرية	32
الجدول رقم (2-22)	يمكن إنفتاح السوق الوطنية على السوق العالمي من سهولة توفر القيمة العادلة	32
الجدول رقم (2-23)	لا تتحدد الأسعار في السوق الجزائرية طبقاً لقانون العرض والطلب وإنما تتحدد بتدخلات خارجية وحكومية	33
الجدول رقم (2-24)	تشكل نفقات الحصول على خدمات الخارجية لتحديد القيمة العادلة عائقاً أمام تطبيقها في التقييم	33
الجدول رقم (2-25)	تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لتلبية إحتياجات مستخدمين القوائم المالية في البيئة الإقتصادية الجزائرية	33
الجدول رقم (2-26)	تعتبر القوائم المالية المستند قياسها إلى القيمة العادلة أكثر ملائمة للإتخاذ القرارت	34
الجدول رقم (2-27)	توفر القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية	34
الجدول رقم (2-28)	تساعد القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة المقرضين في إتخاذ القرارات الإئتمانية	34
الجدول رقم (2-29)	يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات مؤثوقية عالية	35
الجدول رقم (2-30)	تحقق القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة خاصية الصدق في التعبير عن حالة المؤسسة	35

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	ملخص طريقة تصنيف وقياس الأدوات المالية وفق IFRS 09	09
الشكل رقم (2-2)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	26
الشكل رقم (3-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	27
الشكل رقم (4-2)	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	27

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	إستمارة الإستبيان
الملحق رقم (02)	أساتذه محكمي الإستبيان

المحتويات

الإهداء II

تشكـرات..... III

ملخص الدراسة..... IV

قائمة الجداول V

قائمة الأشكال..... VI

قائمة الملاحق..... VII

المحتويات..... VIII

مقدمــة ..... أ

الفصل الأول: الأساس النظري للقيمة العادلة

مقدمة الفصل..... 2

المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة..... 3

المطلب الأول: تعريف القيمة العادلة..... 3

المطلب الثاني: القياس و الإفصاح بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية..... 4

المطلب الثالث: القياس و الإفصاح بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية..... 12

المطلب الرابع: القوائم المالية..... 12

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة..... 14

المطلب الأول: دراسة لحواس صلاح..... 14

المطلب الثاني: دراسة لعمرو حسن إبراهيم..... 17

المطلب الثالث: دراسة لرضا إبراهيم صالح..... 20

خاتمة الفصل..... 22

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

مقدّمة الفصل 24

المبحث الأوّل: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 25

المطلب الأول: المنهج المستخدم..... 25

المطلب الثاني: أدوات الدراسة..... 25

المطلب الثالث: الوسائل الإحصائية المستعملة وحجم العينة..... 25

المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها..... 26

المطلب الأول: عرض النتائج..... 26

المطلب الثاني: تحليل واقع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية..... 36
خاتمة الفصل..... 37
الخاتمـــة..... 38
المراجـــع 41
الملاحــق 45

المقدمة

المقدمــة

شهد العالم تطورات إقتصادية هائلة أدت لإنتشار المؤسسات الدولية ، و تزايد حدة المنافسة بين الدول لجذب المزيد من الإستثمارات الدولية، الأمر الذي أدى لظهور بعض المشاكل و القضايا المحاسبية الجديدة .

كما ترتب عن نشوء هذه الشركات إزدياد الأهمية النسبية للقوائم المالية، ولكي تفي القوائم المالية بإحتياجات مستخدميها لابد أن تتوفر فيها شرطين أساسيين هما : أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والإعتماد ، وكذلك لابد أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة ويمكن إستخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مركزها المالي ولكي يتحقق ذلك لابد أن تعدد هذه القوائم وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية .

وفي هذا السياق قامت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي بدوره يتبنى مفهوم القيمة العادلة كأساس للإعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي .

إذ أن عملية القياس المحاسبي إستندت طيلة عقود من الزمن لمبدأ التكلفة التاريخية إلى أن برز من ينادي بمبدأ القيمة العادلة كمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية إلى ضرورة إستخدام القيمة العادلة في عملية الإعتراف و الإفصاح و القياس المحاسبي عند المعالجة المحاسبية، حيث تطور مفهوم القيمة العادلة بشكل واضح في معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية .

الإشكالية الرئيسية :

في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبز لنا إشكالية جوهرية التالية :

– هل يمكن للقيمة العادلة أن تحقق لنا جودة على القوائم المالية ؟

التساؤلات الفرعية :

– هل هناك فهم لدى المحاسبين و المراجعين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية لمحاسبة القيمة العادلة ؟

– ما واقع و تحديات إعتماد القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

– ما مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية :

– يوجد فهم لدى المحاسبين و المراجعين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية لمحاسبة القيمة العادلة ؛

– تعاني البيئة المحاسبية الجزائرية من ظروف صعبة تحد من أهمية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛

– تكمن أهمية إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في التعبير بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- التعرف على مفهوم القيمة العادلة ؛
- إبراز أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و أثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؛
- تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و علاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهميه دراستنا هذه في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الإقتصادية، كون أنها تبحث في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس و الافصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية (IAS) و الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سابقاً ، و الصادرة مؤخرا عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) و المعروفة بمعايير اعداد التقارير المالية الدولية (IFRS)، و ما لهذا التطبيق من أثار على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و بتالي تنعكس مباشرةً على جودة القوائم المالية وتبرز أهمية الدراسة من خلال مايلي :

- ✓ إبراز أهمية القيمة العادلة ؛
- ✓ إبراز أهمية القوائم المالية .

أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هي :

– أهمية الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بمحاسبة القيمة العادلة ؛

– محاولة لفت اهتمام مسئولي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية القيمة العادلة ؛

– قلة الدراسات والبحوث في مجال القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ؛

– اعتقادنا أن موضوع محاسبة القيمة العادلة موضوع جدير بالبحث .

حدود الدراسة :

ترتكز حدود دراستنا على ما يلي :

الحدود المكانية: و تتمثل بيئة ورقلة .

الحدود الزمانية: نتناول في دراستنا لموضوع مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة 2013 بالنسبة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر.

صعوبات الدراسة :

واجهتنا بعض الصعوبات والمتمثلة في :

– صعوبة البحث في البيئة الإقتصادية الجزائرية ؛

– صعوبات على مستوى المؤسسة محل الدراسة خاصة في الحصول على المعلومات الكافية نظراً لسريتها .

المنهج المستخدم :

للإجابة على إشكالية البحث واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تقديم التعاريف وإبراز المفاهيم وجمع المعلومات ثم تحليلها من اجل الوصول إلى نتائج البحث، بينما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على المنهج دراسة حالة من اجل التعرف على إستبيان .

هيكل البحث :

للوصول إلى دراسة علمية تلم بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى فصولين أساسيين، فصل نظري و فصل تطبيقي :

– الفصل الأول : الأساس النظري للقيمة العادلة و تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا مفهوم القيمة العادلة ومتطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي بإستخدام القيمة العادلة وفقاً المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية و ذلك ضمن مبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دراسات علمية سابقة ؛

– الفصل الثاني: و يتم فيه عرض الدراسة الميدانية في مبحثيين، و يخص المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول عرض النتائج وتحليلها .

و ختمنا البحث بخاتمة عامة توصلنا فيها إلى عدة نتائج، واقتراح عدة توصيات .

الجانب النظري

مقدمة الفصل :

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يستوجب مسائل أساسية أخرى سوف تتجلى عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، و هي تتمحور أساساً حول تقييم القوائم المالية التي أدرجها مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في العديد من المعايير ، حيث تبنة القيمة العادلة كأساس للقياس و الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية .

إن تأييد مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمبدأ القيمة العادلة ينطلق من خاصية الملائمة ، إذ يعتبرها أكثر ملائمة و هذا يعني أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS يتضمن عملية الإعتراف بالأصول و الخصوم تقاس مبدئياً بالقيمة التاريخية و يعاد قياسها و الإعتراف بها بالقيمة العادلة .

المبحث الأول : ماهية القيمة العادلة

المطلب الأول : تعريف القيمة العادلة

مفهوم القيمة العادلة وفق المعيار الأمريكي SFAS 157 لقياس القيمة العادلة :[1] حيث عرفها بأنها السعر الممكن إستلامه عند بيع أصل أو عند تسوية إلتزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس .

و يبرز من خلال التعريف المبادئ الأساسية التالية :[2]

1- **سعر التبادل** : هو السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الإلتزامات .

2- **معاملة منتضمة** : هي معاملة يفترض أن تعرض على السوق لفترة ما قبل تاريخ القياس لإتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة .

3- **السوق** : وهما نوعان :

أ- **السوق الرئيسية** : هي السوق التي تقوم فيها المؤسسة ببيع الأصل الذي تستحوذ عليه أو تسوية إلتزام موجود لديها بأكبر حجم و مستوى .

ب-**السوق الأكثر ملائمة** : و هو السوق الذي تقوم فيه المؤسسة ببيع الأصل أو تسوية إلتزام بسعر يعظم مبلغ الأصل التي يمكن إستلامها مقابل بيع أصل أو يدني المبلغ الذي سيتم دفعه لتسوية إلتزام .

كما عرفة أيضاً وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS على أنها القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة .

مفهومها أيضاً وفق IFRS 13:[3] هي الثمن الذي سوف يقبض لبيع أحد الأصول أو المدفوعة لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المتعاملين في السوق بتاريخ القياس .

من خلال ما سبق نستخلص تعريف التالي : هي ذلك السعر الذي عنده تنتقل الملكية بين مشتري راغب في الشراء و بائع راغب في البيع عندما لا يكون الأول مكره على الشراء و لا يكون الثاني مكره على البيع، وأن يكون لدى كلاً من الطرفين على معرفة بظروف السوق .

---

[1] - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الثاني، داربوداود للنشر و التوزيع، طبعة 2009، ص 324 ، 325، 326.

[2] - خالد السويطي ، طلال أبو غزالة ، **قياس القيمة العادلة** ، الأردن – عمان ، ص ص 1-2 .

[3]- International Financial Reporting Standards (IFRS 13) htt://www.fnance.ae/finance/major/accounting.

المطلب الثاني : القياس و الإفصاح بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

أولاً : معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية:الأعتراف و القياس IAS 39:[1]

صدر المعيار لأول مرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في مارس 1999 بعنوان "الأدوات المالية:الأعتراف و القياس" ليحل محل المعيار الدولي IAS 25، وقد جاء لإستكمال متطلبات المعيار IAS 32 المتعلق بعرض الأدوات المالية و تم إجراء عدة تعديلات طفيفة عليه من جانب اللجنة في نوفمبر 2000 أهمها تلك التي حدثت عام 2004 و سارية المفعول من 2005/01/01، و قد جاءت التعديلات الأخيرة لتخفيض درجة التعقيد في المعيار من خلال توضيح متطلبات المعيار و زيادة الإرشادات التطبيقية المرفقة به و إستبعاد عدم الإتساق في المعالجات المحاسبية و التفسيرات المتعلقة بها.

مصطلحات واردة في المعيار :

الأداة المالية : أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما أو إلتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى ؛

الأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن :[2]

- نقد ؛
- أداة حق ملكية لمنشأة أخرى ؛
- حق تعاقدي لقبض النقد أو أصل مالي اَخر من منشاَة أخرى أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو إلتزامات مالية او إلتزامات مع منشاَة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية ؛
- عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة و غير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشاَة، و تشمل هذه العقود :

- عقود ليست مشتقة و تتضمن إلتزام تعاقدي للمنشأة لإستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها ؛
- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة بإستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة .

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل لنشر، سنة 2008، طبعة 2008، ص 633 ص 635.
[2] -International accounting standard (IAS 39) htt://www.fnance.ae/finance/major/accounting.

القياس المحاسبي للإستثمارات المالية وفقاً للمعيار IAS 39 :

أولاً: يتطلب المعيار تصنيف الأصول المالية ضمن أي من الفئات الأربعة التالية :

1- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر (قائمة الدخل)**

ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما :

أ- **المخصصة:** هي الأصول التي تصنفها المنشأة ضمن هذه الفئة بحيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة و يتم الإعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في قائمة الدخل من خلال الأرباح و الخسائر؛

ب-**أصول محتفظ بها للمتاجرة :** هي الموجودات التي تمتلكها المنشأة بغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل و تعتبر الموجودات المالية المشتقة دائماً أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية .

2- **أصول مالية معدة للبيع :** هي تلك الموجودات المالية التي ليست :

- قروض و ذمة مدينة ؛
- إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق ؛
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر .

3- **إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق :** هي موجودات مالية غير مشتقة و ذات مدفوعات محددة أو قابلة لتحديد و لها موعد إستحقاق ثابت، مثل سندات ذات فائدة ثابتة و موعد سدادها محدد ؛

4- **القروض و الذمم المدينة :** هي الأصول المالية غير المشتقة و المحدد قيمتها سلفاً و بمقدار ثابت و التي تنشئها أو تحصل عليها المنشأة، و هي غير مدرجة في سوق نشطة و غير مخصصة للمتاجرة بها، و لم تعتبرها المنشأة كأصل عند الإعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباخ و الخسائر أو كأصول معدة للبيع .

ثانياً: بعد الإعتراف المبدئي للأصول المالية، يتم بتاريخ إعدادها إعادة قياس تلك الأصول بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة أو التكلفة وفق نوعها كما يلي :

أ- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (الأرباح و الخسائر) ؛

ب-الأصول المالية المعدة للبيع ؛

ت-الأصول المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق ؛

ث-القروض و الذمة المدينة .

ثالثاً : قياس القيمة العادلة :

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يحدد للأدات المالية و الذي يمكن على أساسه مبادلة أصل أو تسوية إلتزام، و كما تبين سابقاً هناك ثلاث فئات من الأصول و الإلتزامات تقاس بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية و هي :[1]

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر ؛
- الأصول المالية المعدة للبيع ؛
- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل .

و يستثني المعيار الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم غير المسعرة في سوق مالي نشط، حيث يتم قياس هذه الأدوات المالية بسعر التكلفة بدلاً من القيمة العادلة .

رابعاً : كيفية تحديد القيمة العادلة : يتم الحصول على القيمة العادلة من المصادر التالية :

أ- الأسعار المنشورة في السوق النشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة، و تعتبر القيمة العادلة المبلغ الذي يتحدد فعلاً من خلال عمليات التبادل بشكل منتظم و على أساس تجاري ؛

ب-إذا كانت الأداة المالية غير متداولة في السوق المالي عند إعداد القوائم المالية، يتم إعتبار السعر الذي تم في أخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هي القيمة العادلة إذا لم يحصل أي تغيير مهم في الظروف الإقتصادية منذ تاريخ أخر عملية حتى تاريخ القوائم المالية، و يمكن تعديل القيمة العادلة بالتغيرات في الظروف الإقتصادية إذا أمكن ذلك ؛

ت-الأصول و الإلتزامات الملية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط، يتم عندئذ تحديد القيمة العادلة من خلال أحدى و سائل التقيم مثل نموذج تسعير الخيارات و نموذج خصم التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الإعتبار كافة العوامل المؤثرة على تحديد القيمة العادلة .

<u>الإفصاح المحاسبي عن الإستثمارات المالية وفقاً للمعيار IAS 39 :</u>

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقا للمعيار IAS 39

1- الأرباح أو الخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والتي يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية ؛

2- الأرباح أو الخسائر غير المحققة للأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من و التي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل خلال الأرباح و الخسائر ؛

3- الإفصاح عن الأساليب و الافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة، في حالة عدم توافر السوق النشط، وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ؛

4- الأسباب التي أدت إلي تحويل أو بيع الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

[1]- **<u>محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية</u>** ، مرجع سابق ، ص653، ص654.

ثانياً:المعيار الإبلاغ المالي الدولي 07 الأدوات المالية : الإفصاح IAFRS 07 :[1]

يتضمن المعيار متطلبات مكملة للمبادئ الخاصة بالإعتراف و القياس و عرض الأصول المالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية (32) و (39) .

الإفصاح عن أهمية وتأثير الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء المالي للمؤسسة :

مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي و قائمة الدخل :

على المؤسسة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمة المركز المالي و قائمة الدخل ؛

الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية :

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول و المطلوبات المالية التالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات التفسيرية:[2]

أ- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به أي المخصص بالقيمة العادلة و كذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار رقم (39) ؛

ب-إستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق ؛

ت-أصول مالية معدة للبيع ؛

ث-القروض والذمم ؛

ج- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر مع تصنيفها إلى 1/- مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة و 2/- الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة ؛

ح- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

متطلبات الإفصاح للأصول و المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :

أ- الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان الناجمة عن الإحتفاظ بالقروض و الذمم بتاريخ القوائم المالية ؛

ب-مبالغ أية مشتقات إئتمان أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل الحدود القصوى للتعرض لمخاطر الإئتمان ؛

ت-مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض و الذمم (خلال فترة و بشكل تراكمي) .

متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :

[1]- **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، مرجع سابق من ص 782 إلى ص 791.

[2] - **معايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية** ، مرجع سابق ص640، ص641، 642، 643.

مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية ؛

الإختلاف بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية و القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الإستحقاق للدائنين .

إعادة التصنيف : يتم إما :

أ- بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، بدلاً من القيمة العادلة ؛

ب- بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة أو التكلفة المطفأة ؛

في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من إلى الفئتين (أ) و (ب) و أسباب إعادة التصنيف .

إلغاء الإعتراف بالأصل المالي :

يجب على المؤسسة الإفصاح على مايلي :

أ- القيمة المسجلة للأصل المالي و المرهونة كضمان للمطلوبات و للإلتزامات (المحتملة) ؛

ب-الشروط المتعلقة بعملية الرهن ؛

متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل و حقوق الملكية :

يجب على المؤسسة أن تفصح عن بنود الدخل، و المصروف، و الربح، و الخسارة أما في صلب القوائم المالية أو الإيضاحات كما يلي :

أ- صافي المكاسب او الخسائر الناجمة عن :

- الأصول أو المطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، مع تفصيل رقم صافي المكاسب أو الخسارة لكل من نوعي هذه الفئة ؛
- الأصول المالية المعدة للبيع مع بيان مبلغ الربح و الخسارة المعترف به ضمن الأرباح والخسائر للفترة المالية ؛
- الإستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق ؛
- القروض و الذمم ؛
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة .

ب-إجمالي دخل الفائدة و إجمالي مصروف الفائدة للأصول و المطلوبات غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛

ت-إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة و الأتعاب المدفوعة و الناشئة عن:

- الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر ؛
- الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الإستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء .

ث-دخل الفائدة الناجم عن تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ؛

ج- مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية .

ثالثاً: المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 09 الأدوات المالية (IFRS 09) :[1]

ندرج من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 09 الشكل الموالي الذي يوضح طريقة تصنيف و قياس الأدوات المالية :

شكل (1-1): ملخص طريقة تصنيف و قياس الأدوات المالية وفق هذا المعيار

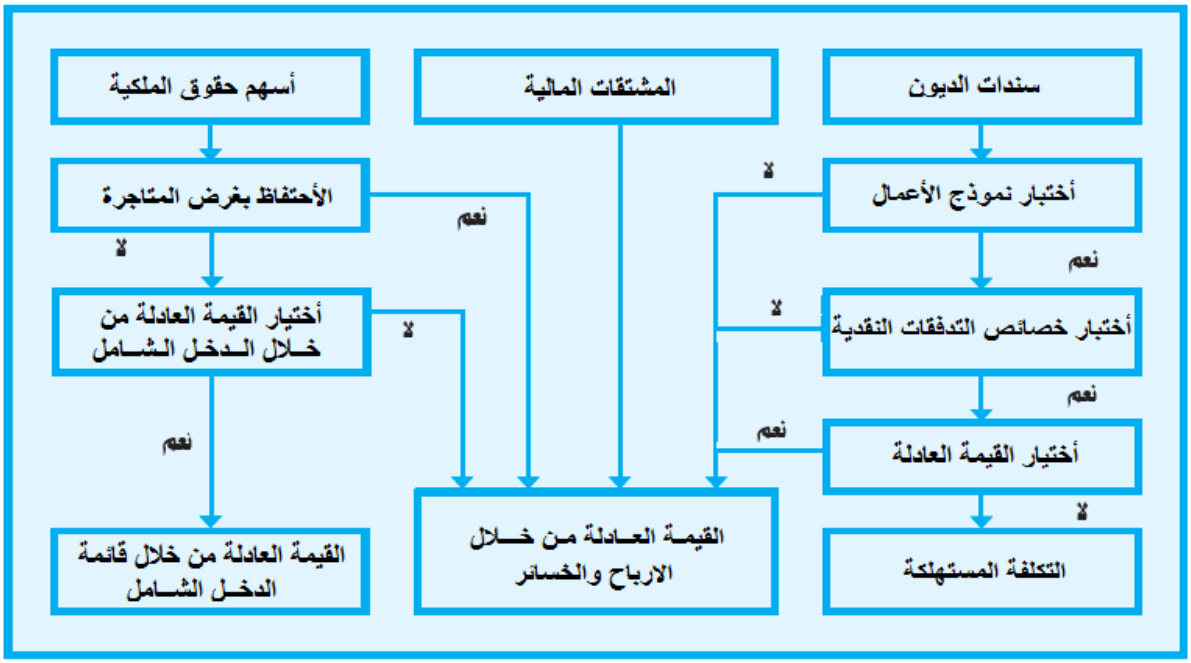

المصدر: "Aris C. Malantic, **"New financial instruments accounting: Toward reduced complexity?**

رابعاً: المعيار الدولي رقم 13 قياسات القيمة العادلة (IFRS 13) :

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة : يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات القياس إلى ثلاثة مستويات :[2]

المستوى 1 من المدخلات :

- يمثل هذا المستوى الأسعار في الأسواق النشطة للموجودات أو الإلتزامات المتماثلة و التي يمكن للشركة الوصول إليها بتاريخ القياس ؛
- السعر في السوق النشط يوفر الأدلة الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتم إستخدامه من دون تعديل لقياس القيمة العادلة كلما أتيح هذا السعر ؛
- إذا كانت المؤسسة تملك أصل منفرد يتم تداول الأصل أو الإلتزام في سوق نشط، فيتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام ضمن المستوى الأول .

[1]- International financial reporting standard (IFRS 09) http://www.experts-comptables.fr.

[2]- المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) قياسات القيمة العادلة، الفقرات 72 ، 76 ، 77 ، 80 ، 81 ،86.

المستوى 2 من المدخلات :

هي مدخلات عدى أسعار السوق المدرجة ضمن مدخلات المستوى (1) التي يمكن ملاحظتها لأصل أو إلتزام سواءاً بشكل مباشر أو غير مباشر ؛

وتتضمن المدخلات مايلي :

- أسعار الأصول أو الإلتزامات المماثلة لتلك التي في الأسواق النشطة ؛
- أسعار الأصول أو الإلتزامات المتطابقة أو المتشابهة لتلك التي في الأسواق غير النشطة ؛
- مدخلات بخلاف الأسعار التي يمكن ملاحظتها لأصل أو إلتزام، على سبيل المثال :
  - التقلبات الضمنية ؛
  - أسعار الفائدة و منحنيات العائد التي يمكن ملاحظتها على فترات معتادة ؛
  - هوامش الإئتمان .
- المدخلات المستمدة أساساً من السوق أو تؤكدها بيانات سوق يمكن ملاحظتها من قبل إرتباط أو وسائل أخرى .

المستوى 3 من المدخلات :

هي مدخلات غير قابلة للرصد لأصل أو إلتزام، وتستخدم لقياس القيمة العادلة إلى حد الذي فيه المدخلات ذات الصلة، كما تطور المؤسسة المدخلات الغير قابلة للرصد بإستخدام أفضل معلومات متاحة في ظل ظروف القياس .

تقنيات قياس القيمة العادلة :

تستخدم المنشأة أساليب القياس المناسبة طبقاً للظروف التي تتوفر فيها البيانات الكافية لقياس القيمة العادلة، و هناك ثلاثة تقنيات للقياس و هي :[1]

1- **طريقة السوق** : يعتمد هذا النهج على إستخدام الأسعار و المعلومات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بمعاملات السوق المتعلقة بأصول و خصوم مماثلة أو مشابهة أو بمجموعة من الأصول و الخصوم (مثل الأعمال التجارية) ؛

2- **طريقة الدخل** : يقوم هذا النهج على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو الإيرادات والنفقات) إلى قيمة حالية مخصومة تعكس توقعات السوق الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية؛

3- **طريقة التكلفة** : هي عبارة عن المبلغ الضروري لتعويض قدرة الإنتاجية أو الخدمة لأصل، حيث تؤخذ التكلفة لشراء أصل بديل لإستخدام مقارن، معدلة بالتدهور (الإهتلاك، التدني المحاسبي) .

[1] - شعيب شنوف ، أسماء زاوي ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية ، يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية الإقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ص 13 .

و تعكس المبلغ المطلوب في الوقت الراهن للحصول على أصل يؤدي نفس خدمة الأصل المراد إستبداله (الكلفة الإستبدالية الحالية) .

متطلبات قياس القيمة العادلة :

لقياس القيمة العادلة يجب على المؤسسة تحديد مايلي :[1]

- ✓ الأصول أو الإلتزامات المحدد التي هي موضوع القياس ؛
- ✓ منطقية تقدير الملائمة لعملية قياس الأصول غير المالية ؛
- ✓ السوق الرئيسي للأصل أو إلتزام ؛
- ✓ أساليب التقييم المناسبة للقياس، مع الأخذ بالحسبان توافر البيانات التي بها يتم تطوير المدخلات .

إفصاحات محدد ومطلوبة :

و تتمثل في مايلي :

- الإفصاح عن قياس القيمة العادلة في نهاية فترة إصدار القوائم المالية ؛
- الإفصاح عن القيمة العادلة غير المتكررة، وبيان أسباب هذه القياسات ؛
- الإفصاح عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ؛
- الموجودات و الإلتزامات المحتفظ و التي تم قياسها القيمة العادلة بشكل متكرر، فإنه يستوجب الإفصاح عن المبالغ أي تحويلات بين المستوى الأول و المستوى الثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ؛
- بالنسبة لقياس القيمة العادلة للموجودات و الإلتزامات ضمن المستوى الثاني و المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فيتم توصيف تقنيات التقييم و المدخلات المستخدمة في عملية قياس القيمة العادلة ؛
- بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى الثالث، فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية عن المدخلات الهامة غير القابلة للرصد المستخدمة في قياس القيمة العادلة ؛
- لتكرار قياسات القيمة العادلة التي يتم تصنيفها ضمن المستوى الثالث، يتم الإفصاح عن المطابقات التي تمت منذ الأرصدة الإفتتاحية و حتى الختامية، و الكشف بشكل منفصل عن التغيرات خلال الفترة و التي تتمثل في :
- يتم الإفصاح عن إجراءات التقييم المستخدمة من قبل المؤسسة بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى الثالث ؛

[1] - **المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) قياسات القيمة العادلة** ، مرجع سابق (IFRS 13) الفقرة B2.

إستثنائات من الإفصاح :

الإفصاحات غير المطلوبة تتمثل في :

- الأصول التي يكون مبلغها قابل للإسترداد، يمثل القيمة العادلة ناقص تكاليف التخلص وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 تدني قيمة الموجودات.

المطلب الثالث: القياس و الإفصاح بإستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الأمريكية.

القياس و الإفصاح المحاسبي بإستخدام القيمة العادلة وفقاً لمعيار FAS 157 قياسات القيمة العادلة :

1- مداخل التقييم :

أ- **مدخل السوق :** و يستخدم هذا المدخل الأسعار و المعلومات الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على الأصول أو إلتزامات المشابهة ؛

ب-**مدخل الدخل :** هي عملية إستخدام أساليب تقييم لتحويل مبالغ مستقبلية إلى حالية ؛

ت-**مدخل التكلفة :** هي ذالك المبلغ المطلوب في الوقت الذي يلي إستبدال القدرة الخدمية للأصل (تكاليف الإستبدال الحالية) .

2- مدخلات أساليب التقييم :

أ- **مدخلات قابلة للملاحظة :** هي تلك المدخلات التي تعكس إفتراضات و التي يستخدمها المشاركون في السوق لتسعير الأصول أو الإلتزامات والمتحصل عليها من مصادر مستقلة عن الشركة ؛

ب-**مدخلات غير قابلة للملاحظة :** هي تلك المدخلات التي تعكس إفتراضات الشركة و ذلك عن إفتراضات المشاركين في السوق والتي تعتمد على أفضل معلومات متاحة في السوق .

المطلب الرابع : القوائم المالية

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بين الأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، و التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة و ما حققته من نتائج ، فالمعايير تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية و ما يتطلبه محتوى كل وثيقة .
فالنظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة انجازها سنويا، و التي تشتمل على:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة
- قائمة التدفقات النقدية الخزينة
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات

تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

- ✓ عند إعداد و تقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها .
- ✓ القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، و تعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة[1]:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية).
- تاريخ الإقفال .
- العملة المستعملة و مستوى التقريب.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط و الدول المتواجدة فيها .
- الأنشطة الأساسية و طبيعة العمليات المنجزة .
- اسم الشركة الأم و بالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة .
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة .

- ✓ القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، و يمكن تقريب المبالغ إلى ألاف الوحدات.
- ✓ القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة (الفقرة 39 من الإطار المفاهيمي) ، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة يحتوي على عمود خاص بمبالغ الفترة السابقة.

و في حالة تعذر إجراء المقارنة بسبب اختلاف المدة أو أي سبب أخر، فان ترتيب و تغيير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة تفسر في الملحق.

[1] – عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، ذات السراسل للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، ص 217 .

المبحث الثاني : أبحاث ودراسات علمية سابقة

المطلب الأول : دراسة لعمرو حسن إبراهيم

دراسة قام بها " عمرو حسن إبراهيم "، سنة 2011 م، بعنوان " درو محاسبة القيمة العادلة في الأزمة العالمية "، مصر .

1- **أهداف الدراسة** : و تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في : دراسة الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية (2007-2010) .

و يشتق من هذا الهدف عدة أهداف :

- التعرف على مفهوم القيمة العادلة و كيفية قياسها ؛
- دراسة و تحليل أسباب توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية لإستخدام نموذج القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية ؛
- تحديد متطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة من خلال دراسة إستنباطية للمعايير المحاسبية الأمريكية و الدولية و المصرية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة ؛
- استنباط و تقييم الدراسات السابقة سواء المؤيدة أو المعارضة لتطبيق كلا من نموذج التكلفة التاريخية و نموذج القيمة العادلة، و تقييم أراء الباحثين في الدراسات الأكاديمية العربية والأجنبية بشأن دور محاسبة القيمة العادلة علي حدوث الأزمة المالية العالمية ؛
- اختبار ملائمة المعلومات المحاسبية التي تقدمها محاسبة القيمة العادلة لمتخذي القرارات، من خلال دراسة اختبارية للعلاقة بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية و أسعار الأسهم في عدد من المؤسسات المالية و شركات الخدمات المالية باعتبارهما مستخدم رئيسي للقيمة العادلة .

- **أوجه التشابه** : تتمثل أوجه التشابه من حيث الهدف مابين هذه الدراسة و الدراسة التي نقوم بها :
  - التعرف على مفهوم القيمة العادلة .
- **أوجه الإختلاف:** و يمكن توضيحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم: (1-1): أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أهداف الدراسة

مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية
- إبراز أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛ - تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.	- دراسة وتحليل أسباب توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية لإستخدام نموذج القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية؛ - تحديد متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة من خلال دراسة إستنباطية للمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية والمصرية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة؛ - استنباط وتقييم الدراسات السابقة سواء المؤيدة أو المعارضة لتطبيق كلا من نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، وتقييم أراء الباحثين في الدراسات الأكاديمية العربية والأجنبية بشأن دور محاسبة القيمة العادلة علي حدوث الأزمة المالية العالمية.

المصدر: من إعداد الطالب.

2- العينة :

أوجه التشابه : و تتمثل في مايلي :

- إختيار عينة من مجتمع الدراسة قصد إعتمادها في الدراسة و من ثم تعميم النتائج على المجتمع المدروس .

أوجه الإختلاف : توضح في الجدول التالي :

الجدول رقم: (2-1): أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث العينة

مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية
- الإعتماد على عينة تظم جميع أفراد المجتمع.	- يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات والبنوك التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية.

المصدر: من إعداد الطالب.

3- طريقة المعالجة :

المنهج المستخدم :

أوجه التشابه :

- تم إعتماد المنهج الوصفي بعتباره يتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة، فهو منهج يتضمن دراسة الحقائق و يمكن من معرفة خصائص الظاهرة و المتغيرات والعوامل المتسببة في وجودها أي الهدف تشخيصي بالإضافة إلى كونه وصفي .

أدوات الدراسة :

أوجه التشابه :

تم إستعمال الإستمارة الإستبيان كوسيلة بحث لمعرفة آراء ومواقف مستخدمي المعلومات المحاسبية عن مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية .

أوجه الإختلاف :

الجدول رقم: (3-1): أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أدوات الدراسة

مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية
- إعتماد المنهج الوصفي.	- إعتماد صاحب الدراسة إضافة إلى الإستمارة منهج الإستنباطي والمقارن والإستقرائي.

المصدر: من إعداد الطالب.

الوسائل الإحصائية المستعملة :

- التكرار : و هو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الإستمارة و تلخيصها بالجدول ؛
- النسب المئوية : لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين إختاروا كل من بدائل أسئلة الإستبيان، و هي الوسيلة الإحصائية التي إعتمدنا عليها لتفسير عرض نتائج الإستمارة .

النتائج : تتمثل النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يلي :

1- إن المحاسبة سواء كانت بالقيمة العادلة أو غيرها من المفاهيم لم يكن لها دور في نشأة الأزمة المالية العالمية ؛

2- تعزز قياسات القيمة العادلة الشفافية و توفر معلومات مالية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية ؛

3- كشفت الأزمة المالية العالمية عن مجموعة من أوجه القصور أهمها غياب التنظيم و الإشراف الحكومي علي المؤسسات المالية في الولايات المتحدة و الاعتماد على التنظيم الذاتي للمؤسسات المالية ؛

4- المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة تؤثر علي أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني : دراسة لرضا إبراهيم صالح .

دراسة قام بها " دكتور رضا إبراهيم صالح "، سنة 2009 م، بعنوان " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية "، مصر.

1- أهداف الدراسة :

- التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية و المصرية و أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية ؛
- التعرف على مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة ؛
- معرفة انعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لتلك الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك بالبورصة المصرية و التي يمكن فحصها من خلال ما يلي:

أ- أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية ؛

ب-أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على موثوقية و اعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية ؛

ت- أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية؛

ث- أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية .

أوجه التشابه : و تتمثل أوجه التشابه من حيث الهدف في مايلي :

- التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ؛
- التعرف على مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة ؛

- معرفة انعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية .

أوجه الإختلاف: و تتمثل من حيث الأهداف في مايلي :

الجدول رقم: (4-1): أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث الأهداف.

مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية
- إبراز أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛ - تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة؛ - التطرق إلى نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.	- أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؛ - أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؛ - أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

المصدر: من إعداد الطالب.

2- العينة :

أوجه التشابه :

- إختيار عينة من مجتمع الدراسة قصد إعتمادها في الدراسة ومن ثم تعميم النتائج على المجتمع المدروس .

أوجه الإختلاف :

- و تتمثل في البيئة محل الدراسة، أجرية هذه الدراسة على عينة من مجتمع البيئة المصرية، أما دراستنا تخص عينة من مجتمع البيئة الجزائرية .

3- طرق المعالجة :

المنهج المستخدم :

أوجه التشابه :

- تم إعتماد المنهج الوصفي بعتباره يتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة، فهو منهج يتضمن دراسة الحقائق و يمكن من معرفة خصائص الظاهرة و المتغيرات و العوامل المتسببة في و جودها أي الهدف تشخيصي بالإضافة إلى كونه وصفي .

أدوات الدراسة :

أوجه التشابه :

- تم إستعمال الإستمارة الإستبيان كوسيلة بحث لمعرفة آراء ومواقف مستخدمي المعلومات المحاسبية عن مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية .

الوسائل الإحصائية المستعملة :

أوجه التشابه :

- التكرار : و هو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الإستمارة و تلخيصها بالجدول ؛
- النسب المئوية : لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين إختاروا كل من بدائل أسئلة الإستبيان، وهي الوسيلة الإحصائية التي إعتمدنا عليها لتفسير عرض نتائج الإستمارة .

نتائج الدراسة :

و تتمثل في مايلي:

1- تعد القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة ذات أهمية متميزة من وجهة نظر المديرين الماليين و المراجعين الداخليين و الخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية و البنوك في البورصة المصرية ؛

2- يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؛

3- تعد القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية؛

4- أن معايير المحاسبة بشكل عام و المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، و إنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت و كشفت العيوب و سوء الإدارة و خصوصاً الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب و ليست المسئولة عنها .

المطلب الثالث : دراسة لحواس صلاح

دراسة قام بها " حواس صلاح "، سنة 2008 م، بعنوان " التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية "، الأردن .

1- **أهداف الدراسة** : و تتمثل أهداف هذه الدراسة في :

- تحديد أبعاد مشاكل تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي ؛
- تحليل و تقييم إنعكاسات هذه الممارسات على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية في أسواق المال الدولية ؛
- تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة .

- **أوجه الإختلاف** : تتمثل أوجه الإختلاف من حيث الهدف مابين هذه الدراسة و الدراسة التي نقوم بها : و يمكن توضيحها في الجدول الموالي :

الجدول رقم: (5-1): أوجه الإختلاف ما بين الدراستين من حيث أهداف الدراسة

مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية	التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية
- إبراز أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأثرها على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛ - تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.	- تحديد أبعاد مشاكل تنوع الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي ؛ - تحليل وتقييم إنعكاسات هذه الممارسات على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية في أسواق المال الدولية ؛ - تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة.

المصدر: من إعداد الطالب.

2- العينة:

أوجه الإختلاف : و تتمثل في مايلي :

- قام الباحث بإجراء دراسة مقارنة بين المخطط الوطني و النظام المحاسبي المالي .

3-طرق المعالجة :

<u>المنهج المستخدم :</u>

أوجه التشابه :

- تم إعتماد المنهج الوصفي بعتباره يتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة، فهو منهج يتضمن دراسة الحقائق و يمكن من معرفة خصائص الظاهرة و المتغيرات والعوامل المتسببة في وجودها أي الهدف تشخيصي بالإضافة إلى كونه وصفي .

النتائج : تتمثل النتائج التي توصل إليها الباحث :

- إن إستخدام معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الإستثمارات و توسيع الأعمال الإقتصادية ؛
- بتطبيق معايير المحاسبة الدولية تقلل فجوة المعرفة بين التدقيق و المحاسبة و زيادة الخبرات والممارسات فيما بينها ؛
- إن وضع معايير المحاسبة هي في الأساس عملية مستمرة يجب أن تستجيب للتغيرات والتطورات في الأسواق وإحتياجات المستثمرين من المعلومات ؛
- إن إستخدام معايير عالية الجودة يزيد من كفاءة السوق ويقلل من تكاليف جمع رأس المال ؛
- يجب تبني معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية لما تتسم به من مصداقية و قبول عام للبيانات المالية .

خاتمة الفصل

إتبع مجلس معايير المحاسبة الدولية المنهج الذي إعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي فيما يخص التوجه نحو القيمة العادلة كأساس لقياس كافة الأصول و الإلتزامات بصفة عامة والإستثمارات المالية بصفة خاصة، و ذلك من خلال إصدار معايير للإفصاح و القياس المحاسبي ووضع تفسيرات لهذه المعايير من أجل توضيحها و تبسط فهما و سهولة إستخدامها .

الفصل الثاني الدراسة الميدانية
واقع القيمة العادلة في
بيئة ورقلة

مقدمة الفصل :

يتناول هذا الفصل إختبار مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في البيئة الإقتصادية الجزائرية .

بعد التعرض في الجانب النظري إلى دور القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، إلا أن الدراسة النظرية تبقى بحاجة لوجود تدعيمات واقعية، لهذا سنحاول في هذا الفصل القيام بعملية إسقاط لما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب العملي، و لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان يتضمن محاور تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – بيئة ورقلة –، و قد قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين تعرضنا من خلالهما إلى المنهجية التي تم إتباعها، وتحليل واقع القيمة العادلة في بيئة ورقلة .

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

إن أي دراسة لابد و أن تكون قائمة على منهج وأسس علمية من أجل أن تكون دراسة صحيحة و مقبولة .

المطلب الأول : المنهج المستخدم

لكل دراسة أو بحث منهج يتناسب و طبيعة الظاهرة المدروسة ، فالمنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها مشكلة الدراسة أو البحث ، أي أنه الوسيلة التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة.

و قد إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و التحليلي بإعتبارهما الأنسب لكشف حقيقة الظاهرة و إبراز خصائصها .

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

يستخدم الباحثون مجموعة من التقنيات والأساليب لإكتشاف و فهم طبيعة الظاهرة المدروسة ، ومتغيراتها إلا أن طبيعة و خصوصية الدراسة و تساؤلاتها وفروضها ، تفرض على الباحث إنتقاء الأداة أو التقنية المناسبة لذلك .

أما في دراستنا هذه فقد قمنا بإستخدام الإستمارة التي تعد من أكثر الأدوات إستخداما في جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة المطبوعة في إستمارة للإجابة عليها ، من أجل معرفة أرائهم و مواقفهم من مدى تحقيق القيمة العادلة جودة على القوائم المالية .

المطلب الثالث : الوسائل الإحصائية المستعملة وحجم العينة

إن أي دراسة تستدعي بالضرورة إستحدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل إيجاد إجابات علمية دقيقة و قد إستخدمنا في دراستنا هذه الأساليب الإحصائية التالية :

1 – التكرار : و هو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الإستمارة وتلخيصها بالجداول و ذلك عند عرض نتائج أفراد العينة على إستبيان الدراسة ؛

2 – النسب المئوية : لمعرفة نسبة أفراد العينة الذية إختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الإستبيان ، و هي الوسيلة الإحصائية التي إعتمدنا عليها لتفسير عرض نتائج الإستمارة ، و تحسب كالتالي :

النسبة المئوية للعنصر (س) = تكرار العنصر (س) . 100 / مجموع التكرارات .

حجم العينة : ممثلة في الجدول الموالي :

جدول رقم : (6 – 2) : جدول يوضح حجم العينة .

عدد العمال بالمؤسسة	التكرار	النسبة
عددالإستمارات الموزعة	42 إستمارة	%100
عدد الإستمارات غير المسترجعة	08 إستمارات	%19.04
عدد الإستمارات الملغات	03 إستمارات	%7.14
عدد الإستمارات المجاب عليها والمقبولة	31 إستمارة	%73.80

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني : عرض النتائج وتحليلها

نقوم في هذا البحث بعرض نتائج كل سؤال من أسئلة الإستمارة في شكل جداول ، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المبحوثين قد إختاروا أكثر من بديل للإجابة عن الأسئلة المطروحة .

المطلب الأول : عرض النتائج

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

جدول رقم: (2-7) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	07	%22.58
ماجستير/ماستر	14	%45.16
دكتوراه	1	%3.22
أخرى	09	%29.03
المجموع	31	%100

شكل رقم: (2-2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي.

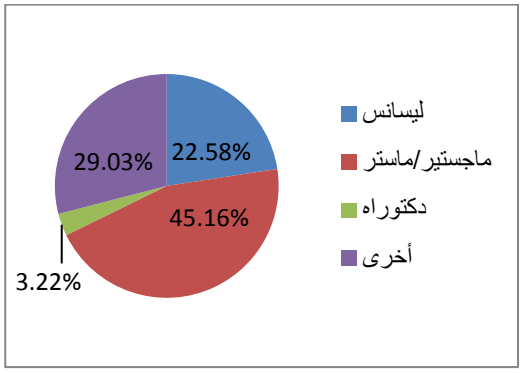

المصدر : من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ماجستير/ماستر حيث بلغ عددهم 14 فرداً و نسبتهم المئوية 45.16% و هذا راجع كون أغلب أفراد العينة من فئة محاسبين و أساتذة ،

حيث بلغت نسبة حاملي شهادة ليسانس 22.58% كما بلغت نسبة حاملي شهادة أخرى 29.03% ، كما بلغت نسبة حاملي شهادة الدكتوراه 3.22% .

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

جدول رقم: (2-8) توزيع العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	22	%70.96
محاسب معتمد ومحافظ حسابات	02	%6.45
خبير محاسبي	00	%00
أستاذ	05	%16.12
إطار سامي في المؤسسة	02	%6.45
المجموع	31	%100

شكل رقم: (2-3) توزيع العينة حسب الوظيفة.

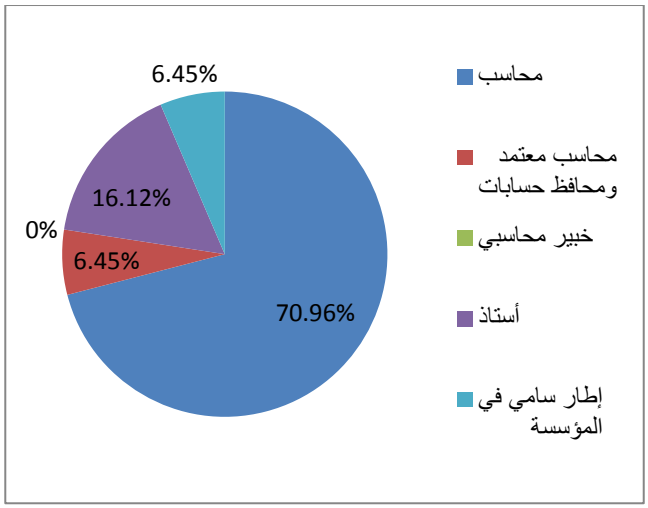

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نجد نسبة أفراد العينة الدراسة حسب متغير الوظيفة يتضح لنا أن نسبة الأكبر كانت من فئة المحاسبين حيث بلغ عددهم 22 شخص كما بلغت نسبتهم المئوية 70.96% ، كما بلغت نسبة الأساتذة 16.12% ، و بلغت نسبة محاسب معتمد و محافظ حسابات 6.45% ، كما بلغت نسبة الإطارات السامية في المؤسسة 6.45% .

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة:

جدول رقم: (2-9) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة. شكل رقم: (2-4) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	17	%54.83
من 5 – 10 سنوات	13	%41.93
فوق 10 سنوات	01	%3.22
المجموع	31	%100

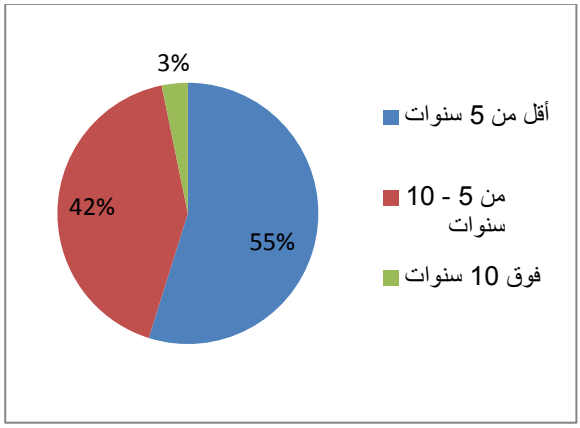

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال جدول توزيع العينة حسب الخبرة ، بلغت نسبة الأشخاص الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات نسبة 54.83% ، و هي نسبة مرتفعة كونهم حديثي مزاولة العمل ، كما بلغت نسبة الأشخاص الذين تفوق خبرتهم 5 سنوات وأقل من 10 سنوات 41.93% ، كما بلغت نسبة الأشخاص الذين تفوق خبرتهم 10 سنوات 3.22% .

ثانياً : البيانات المتعلقة بفقرات الإستبيان

الجدول رقم : (10 – 2) : يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض .

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	24	%77.41
محايد	4	%12.90
غير موافق	3	%9.67
المجموع	31	%100

المصدر : من إعداد الطالب .

يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض ؟

حسب أغلب أراء أفراد العينة الذين بلغت نسبتهم 77.41% ، يجمعون على أنه يوجد غموض في مفهوم القيمة العادلة .

الجدول رقم : (11 – 2) : يوجد فهم لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	13	%41.93
محايد	04	%12.90
غير موافق	14	%45.16
المجموع	31	%100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن بعض أفراد العينة يرون أن هناك فهم لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة ، بينما يرى البعض الآخر و هم الأغلب أنه لا يوجد فهم لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة .

الجدول رقم : (12 – 2) : تتوفر البيئة الإقتصادية الجزائرية على المقومات الثقافية التي تسهل إستخدام القيمة العادلة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	0	% 0
محايد	02	% 6.45
غير موافق	29	% 93.54
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أنه لا تتوفر البيئة الجزائرية على مقومات الثقافية التي تسهل إستخدام القيمة العادلة ، حيث بلغت نسبة الإجابات 93.54% غير موافق .

الجدول رقم : (13 – 2) : تتوفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة و قابلة للفهم لدى المستخدمين في البيئة الإقتصادية الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	15	% 48.38
محايد	10	% 32.25
غير موافق	6	% 19.35
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن : يرى أفراد العينة أن القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تتوفر على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المستخدمين في البيئة الإقتصادية الجزائرية .

الجدول رقم : (14 – 2) : يحتاج المحاسبين والمراجعين الجزائريين إلى تعميق و تطوير فهمهم للقيمة العادلة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	26	% 83.87
محايد	0	% 0
غير موافق	5	% 16.12
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالبة .

يرى أغلب أفراد العينة أن المحاسبين و المراجعين الجزائريين بحاجة إلى تعميق و تطوير فهمهم للقيمة العادلة .

الجدول رقم : (15 – 2) : عند توفر المعرفة تكون القوائم المالية مفهومة بشكل أكبر لدى المحاسبين و مستخدمين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	31	% 100
محايد	0	% 0
غير موافق	0	% 0
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

يرى أغلب أفراد العينة أنه عند توفر المعرفة تكون القوائم المالية مفهومة بشكل أكبر لدى المحاسبين و مستخدمين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية .

الجدول رقم : (16 – 2) : تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	12	% 38.70
محايد	10	% 32.25
غير موافق	9	% 29.03
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نرى أن أغلب أفراد العينة كان محايداً حيث بلغت نسبتهم 32.25 % ، في حين يرى البعض الآخر أن تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ، حيث بلغت نسبتهم 38.70 % ، في حين يرى باقي أفراد العينة أن تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي لا يسهل من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية و خير دليل على ذلك بدأت الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي من سنة 2010 إلى الآن لا يتم تطبيق مفهوم القيمة العادلة .

الجدول رقم : (17 – 2) : تتحكم التشريعات الوطنية في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	13	% 41.93
محايد	7	% 22.58
غير موافق	11	% 35.48
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن بعض آراء أفراد العينة يرون أن التشريعات الوطنية تتحكم في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ، كما يرى البعض الآخر أن التشريعات الوطنية تتحكم في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية .

تبلغ نسبة الأفراد الذين يرون أن التشريعات الوطنية تتحكم في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية نسبة 41.93 % .

الجدول رقم : (18 – 2) : تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية للتطوير بما يتماشى مع إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	27	% 87.07
محايد	3	% 9.67
غير موافق	1	% 3.22
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة و البالغ نسبتهم 87.07 % أجمعوا على أن التشريعات الضريبية الجزائرية تحتاج للتطوير بما يتماشى مع إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية . أمور أخرى : كما يرى بعض من أفراد العينة على أن الإصلاح يأتي بالأمور الإيجابية .

الجدول رقم : (19 – 2) : تتوفر الجزائرية على بيئة مناسبة لتطبيق القيمة العادلة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	5	% 16.12
محايد	5	% 16.12
غير موافق	21	% 67.74
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر لا تتوفر على الأرضية المناسبة لتطبيق القيمة العادلة .

تبلغ نسبة الأفراد الذين يرون أن الجزائر لا تتوفر على الأرضية المناسبة لتطبيق القيمة العادلة %67.74 .

الجدول رقم : (20 – 2) : تعتبر الأسواق في الجزائر أكثر نشاطاً ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	1	% 3.22
محايد	7	% 22.58
غير موافق	23	% 74.19
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن الأسواق في الجزائر لا تعتبر أكثر نشاطاً .

الجدول رقم : (21 – 2) : يوجد سوق منافسة تامة في البيئة الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	3	% 9.67
محايد	5	% 16.12
غير موافق	23	% 74.19
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول : يرى أغلب أفراد العينة و البالغ نسبتهم 74.19 % و هي نسبة مرتفعة ، على أنه لا يوجد سوق منافسة تامة في البيئة الجزائرية .

الجدول رقم : (22 – 2) : يمكن إنفتاح السوق الوطنية على السوق العالمي من سهولة توفر القيمة العادلة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	8	% 25.80
محايد	13	% 41.93
غير موافق	10	% 32.25
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يرى بعض أفراد العينة و البالغ عددهم 10 أفراد كما تبلغ نسبتهم المئوية 32.25% ، كما بلغت نسبة الإجابات المحايدة 41.93 % .

الجدول رقم : (23 – 2) : لا تتحدد الأسعار في السوق الجزائرية طبقاً لقانون العرض و الطلب و إنما تتحدد بتدخلات خارجية وحكومية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	25	% 80.64
محايد	3	% 9.67
غير موافق	3	% 9.67
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول : يجمع أفراد العينة و البالغ نسبتهم 80.64 % و هي نسبة مرتفعة وتدل على أن الأسعار تتحدد في السوق الجزائرية طبقاً لقانون العرض و الطلب و إنما تتحدد بتدخلات خارجية و حكومية .

الجدول رقم : (24 – 2) : تشكل نفقات الحصول على خدمات الخارجية لتحديد القيمة العادلة عائقاً أمام تطبيقها في التقييم ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	19	% 61.29
محايد	8	% 25.80
غير موافق	4	% 12.90
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن نفقات الحصول على خدمات الخارجية لتحديد القيمة العادلة تشكل عائقاً أمام تطبيقها في التقييم .

الجدول رقم : (25 – 2) : تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لتلبية إحتياجات مستخدمين القوائم المالية في البيئة الإقتصادية الجزائرية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	20	% 64.51
محايد	8	% 25.80
غير موافق	3	% 9.67
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن القيمة العادلة للأدوات المالية تعد أكثر ملائمة لتلبية إحتياجات مستخدمين القوائم المالية في البيئة الجزائرية .

الجدول رقم : (26 – 2) : تعتبر القوائم المالية المستند قياسها إلى القيمة العادلة أكثر ملائمة للإتخاذ القرارت ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	22	% 70.96
محايد	6	% 19.35
غير موافق	3	% 9.67
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن القوائم المالية المستند قياسها إلى القيمة العادلة أكثر ملائمة للإتخاذ القرارات .

الجدول رقم : (27 – 2) : توفر القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	15	% 48.38
محايد	12	% 38.70
غير موافق	4	% 12.90
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن أغلب أجمعوا على أن القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية .

الجدول رقم : (28 – 2) : تساعد القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة المقرضين في إتخاذ القرارات الإئتمانية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	28	% 90.32
محايد	0	% 0
غير موافق	3	% 9.67
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن أغلب أفراد العينة و البالغ نسبتهم 90.32 % أجمعوا على أن القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة تساعد المقرضين في إتخاذ القرارات الإئتمانية .

الجدول رقم : (29 – 2) : يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات مؤثوقية عالية ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	27	% 87.09
محايد	3	% 9.67
غير موافق	1	% 3.22
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يتضح أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية ذات مؤثوقية عالية .

الإجابة كانت : 87.09 % موافق .

الجدول رقم : (30– 2) : تحقق القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة خاصية الصدق في التعبير عن حالة المؤسسة ؟

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
موافق	28	% 90.32
محايد	1	% 3.22
غير موافق	2	% 6.45
المجموع	31	% 100

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول يرى أغلب أفراد العينة و البالغ نسبتهم 90.32 % و هي نسبة مرتفعة و تدل على أن القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة تحقق خاصية الصدق في التعبير عن حالة المؤسسة .

المطلب الثاني : تحليل واقع القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

من خلال ما تم التوصل إليه في المطلب الأول يمكن تحليل النتائج المتوصل إليها كما يلي :

أولا : نتائج الفرضية الأولى : " يوجد فهم لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين و المراجعين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية " .

من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى نستنتج رفض الفرضية :

يعتبر فهم لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين و المراجعين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية مهم جداً ، من خلال إجابات نستنتج أن :

- يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض ؛
- عدم إدراك لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة ؛
- غياب المقومات الثقافية في البيئة الجزائرية التي تسهل إستخدام القيمة العادلة ؛
- توفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات مهمة و قابلة للفهم ؛
- تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي طريق إلى دخول الجزائر في ممارسات المحاسبة الدولية ؛
- سيطرة التشريعات الضريبية في عملية القياس المحاسبي حيث تعد عائقاً أمام تطبيق القيمة العادلة .

ثانيا : نتائج الفرضية الثانية : " تعاني البيئة المحاسبية الجزائرية من ظروف صعبة تحد من أهمية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " .

من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية نستنتج قبول الفرضية :

من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية أن البيئة الجزائرية تعاني من ظروف صعبة تحد من تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، من أهم هذه المعوقات :

- البيئة الجزائرية غير مهيئة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ؛
- غياب الأسواق النشطة و عدم كفاءة الأسواق المالية .

ثالثا : نتائج الفرضية الثالثة : " تكمن أهمية إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في التعبير بصدق عن الوظعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "

نستنتج من خلال الإجابات قبول الفرضية و المتمثلة في :

تمكن القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة في التعبير بصدق عن الوضعية المالية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

خاتمة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية من خلال فحصنا ومعاينتنا لهذه البيئة من خلال دراستنا الميدانية هذه و قد إعتمدنا فيها على الإستبيان لإستطلاع رأى المهتمين بالقوائم المالية .

و فيما يلي أهم نتائج إختبار الفرضيات :

1- من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى نستنتج أن مجتمع الدراسة يجمع على أنه لا يوجد فهم لدى المحاسبين و المراجعين و المهتمين بالقوائم المالية لمفهوم القيمة العادلة و أنه يشوبها بعض الغموض ، مع إقرارهم أن إعتماد تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يضفي الجودة على القوائم المالية .

2- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية نستنتج أن البيئة الجزائرية تعاني من ظروف صعبة تحد من أهمية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

من أهم هذه الصعوبات مايلي :

- البيئة الجزائرية غير مهيأة لإعتماد تطبيق القيمة العادلة .
- عدم كفاءة الأسواق المالية ، و غياب الأسواق النشطة .

3- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نستنتج أن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تنعكس إيجاباً على القوائم المالية و تجعلها معبرة بصدق عن الوظعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

خاتمة

الخاتمة

نظراً لتغير الظروف الإقتصادية و التطور المستمر في المجال التكنولوجي و تزايد الإستثمارات الأجنبية و تزايد الشركات المتعددة الجنسيات عبر أنحاء العالم يتطلب قوائم مالية معدة وفق أسس عالية ، ولهذا قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية بإنشاء معايير محاسبية تحكم عملية القياس المحاسبي .

و إن من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال الإصلاح المحاسبي بتطبيق النظام المحاسبي المالي و تبني المعايير المحاسبة الدولية هو مواكبة الممارسات المحاسبية الدولية .

إن مستخدمين القوائم المالية بحاجة إلى معلومات محاسبية ملائمة و ذات موثوقية عالية يمكن الإعتماد عليها في القياس المحاسبي ، و لذا نجد أن القيمة العادلة توفر لنا معلومات محاسبية ملائمة جداً و موثوقة لإتخاذ القرارات .

1/- نتائج إختبار الفرضيات :

من خلال ماتم عرضه سابقاً و قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية تم إختبار صحة الفرضيات و توصلنا إلى النتائج التالية :

- من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى تم رفضها و نستنتج أنه يوجد غموض في مفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين ؛
- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية تم قبولها و نستنتج أن البيئة الجزائرية غير مهيئة لتطبيق القيمة العادلة و تعاني من ظروف صعبة تحول دون تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؛
- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة تم قبولها و نستنتج أن تطبيق القيمة العادلة تجعل القوائم المالية معبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية .

2/- نتائج الدراسة :

- البيئة الجزائرية مهيئة لتطبيق القيمة العادلة لا كنها تفتقر للإدراك فيما يخص القيمة العادلة ؛
- غياب أسواق المنافسة التامة و عدم كفاءة الأسواق المالية ؛
- سيطرة التشريعات الضريبية على عملية القياس المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ؛

- توفر القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات مهمة و ملائمة لتلبية إحتياجات المستخدمين .

3/- الاقتراحات والتوصيات :

ومن جملة النتائج المتوصل إليها من الدراسة النظرية و التطبيقية يمكن اقتراح بعض التوصيات منها :

- ✓ لا يكفي تطبيق النظام المحاسبي المالي و تبني مفاهيم جديدة و إنما يجب تطوير المعارف و الخبرات في المحاسبة بإجراء دورات تكونية للمتخصصين في المحاسبة ؛
- ✓ تسخير الوسائل و السبل لتطبيق القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي ؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر لعملية القياس المحاسبي و هذا لدور الذي يلعبه في إعداد القوائم المالية ؛
- ✓ تشجيع المحاسبين الجزائرين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية و التي تخص القيمة العادلة ؛
- ✓ الحث على تنشيط و تطوير و تنظيم الأسواق .

آفاق البحث:

هذا البحث لا يقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، و يرجع ذلك لإمكانية دراستها من عدة جوانب ، و هناك بعض النقائص في هذا البحث من الناحية المنهجية و العملية و بهذا الصدد يمكن اقتراحها لتكون إشكاليات لمواضيع قادمة كما يلي :

- أسباب تمسك التشريعات الضريبية بالتكلفة التاريخية و عدم رغبتها في تعديل القوانين بما يتناسب مع تطبيق القيمة العادلة ؛
- مدى إعتماد على المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة لإتخاذ قرارات مستقبلية أقرب إلى الدقة .

انما راجع

قـائمـة المراجــع :

1- المراجع باللغة العربية :

أ-الكتـب :

1. أمين السيد أحمد لطفي ، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، مصر، 2008.
2. حنفي عبد الفتاح، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
3. خالد السويطي ، طلال أبو غزالة ، **قياس القيمة العادلة** ، الأردن – عمان.
4. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، دار بوداود للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزء الثاني 2009.
5. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل لنشر، 2008.
6. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ب- الرسائل الجامعية والأطروحات :

7. بسمة سويد، **دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2012.
8. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا دولة في العلوم التجارية، 2008 .
9. خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، 2011.
10. روحي وجدي عبد الفتاح عواد، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
11. عمر حسن إبراهيم، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، 2011.
12. محمد نواف حمدان عابد، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن إنخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، 2006.

ج- **المؤتمرات والملتقيات :**

13. حميداتو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، مداخلة بعنوان: **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية**، الملتقى الدول:الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، 29- 30 نوفمبر 2011.
14. خالد السويطي، مداخلة حول: **قياس القيمة العادلة وكيفية القياس**، مقدمة للمنتدى المالي والمحاسبي العربي، الأردن-عمان.
15. شعيب شنوف ، أسماء زاوي ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية ، يومي 20-21 أكتوبر 2009 ، كلية الإقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر.
16. نائل عدس، عبد الناصر، مداخلة حول: **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة**، المؤتمر المهني الدولي السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، تحت رعاية جمعية المحاسبين القانونيين الأردن، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية 13،14 أيلول 2006.

د- **المجـلات :**

17. محمد بن سلطان السهلي، صالح بن حمد الشنيفي، أحمد زكريا زكي عصيمي، **مجلة المحاسبة**، مجلة جمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، العدد السادس ، 2013 .
18. مجلة محاسبة، **مجلة جامعة الإسكندرية كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد الثاني، 2009.
19. وليد الحيالي، **مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك**.
20. بالرقي تيجاني، **موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف العدد الخامس 2005.

2- المراجع باللغة الأجنبية :

21. Illustrative Examples To Accompany, **IFRS 13 Fair Value Measurement Unquoted Instruments Within The Scope Of IFRS 9 Financial Instruments**, December 2012 Education.

Internet :

22. http: www.experts-comptables.fr
23. http://www.finance.dm.ae/finance/major/accounting/%D9%87%D...,

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

إستمارة الإستبيان

بصدد دراستنا الميدانية والتي تتعلق بموضوع"مدى إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، و هذا ومن أجل نيل شهادة الماستر دراسات محاسبية وجباية معمقة، حيث تتضمن الدراسة تحليلاً مفصلاً للجوانب النظرية وما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ومتطلبات تطبيقها وأبعاد تطبيقها .

لذا نرجو من سيادتكم المحترمة التكرم و التعاون معنا بملأ هذه الإستمارة بإعطائها الأهمية المناسبة وذلك بعد الإطلاع على الأسئلة الواردة فيها و الإجابة عليها بكل موضوعية مع تعهدنا بسرية المعلومات و إستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط .

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بوضع العلامة(X) في المكان المناسب

المعلومات الخاصة :

- المؤهل العلمي : - ليسانس ☐ - ماستر/ ماجستير ☐
  - دكتوراه ☐ - أخرى ☐
- الوظيفة : محاسب ☐ محاسب معتمد ومحافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐
  أستاذ ☐ إطار سامي في المؤسسة ☐
- سنوات الخبرة : - أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 – 10سنوات ☐
  - فوق 10 سنوات ☐

- فقرات الإستبيان :

- يوجد فهم لدى المحاسبين والمراجعين و المهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية لمحاسبة القيمة العادلة :

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
01	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض.			
02	يوجد فهم لدى المحاسبين و المراجعين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة.			
03	تتوفر البيئة الإقتصادية الجزائرية على المقومات الثقافية التي تسهل إستخدام القيمة العادلة.			

04	تتوفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المستخدمين في البيئة الإقتصادية الجزائرية.			
05	يحتاج المحاسبين والمراجعين الجزائريين إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة.			
06	عند توفر المعرفة تكون القوائم المالية مفهومة بشكل أكبر لدى المحاسبين ومستخدمين والمهتمين بالقوائم المالية في البيئة الجزائرية.			
07	تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي يسهل من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.			
08	تتحكم التشريعات الوطنية في إستخدام أو عدم إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.			
09	تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية للتطوير بما يتماشى مع إستخدام القيمة العادلة في البيئة الجزائرية.			

- تعاني البيئة المحاسبية الجزائرية من ظروف صعبة تحد من أهمية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
10	تتوفر الجزائرية على بيئة مناسبة لتطبيق القيمة العادلة.			
11	تعتبر الأسواق في الجزائر أكثر نشاطاً.			
12	يوجد سوق منافسة تامة في البيئة الجزائرية.			
13	يمكن إنفتاح السوق الوطنية على السوق العالمي من سهولة توفر القيمة العادلة.			
14	لا تتحدد الأسعار في السوق الجزائرية طبقاً لقانون العرض والطلب وإنما تتحدد بتدخلات خارجية وحكومية.			
15	تشكل نفقات الحصول على خدمات الخارجية لتحديد القيمة العادلة عائقاً أمام تطبيقها في التقييم.			

– تكمن أهمية إنعكاس تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية في التعبير بصدق عن الوظعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية :

الرقم	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
16	تعد القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لتلبية إحتياجات مستخدمين القوائم المالية في البيئة الإقتصادية الجزائرية.			
17	تعتبر القوائم المالية المستند قياسها إلى القيمة العادلة أكثر ملائمة للإتخاذ القرارت.			
18	توفر القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.			
19	تساعد القوائم المالية المستندة إلى القيمة العادلة المقرضين في إتخاذ القرارات الإئتمانية.			
20	يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية ذات مؤثوقية عالية.			
21	تحقق القوائم المالية المستندة للقيمة العادلة خاصية الصدق في التعبير عن حالة المؤسسة.			

الأساتذة محكمي الإستبيان :

- الأستاذ الدكتور مايو عبد الله .
- الأستاذة مهاوة أمال .
- الأستاذ بن مالك محمد حسان .
- الأستاذ سويسي هواري .
- الأستاذ قزون محمد العربي .